الرقابة المصرفية بين تجارب الماضي ورؤى المستقبل[1]

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري العودة مرة أخرى إلى هذا المنتدى القيّم، وأتقدم بالشكر إلى معالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي على دعوته لي للتحدث أمام هذا الجمع الكريم.

الحضور الكريم،

بفضل التعاون المثمر بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي، أصبحت هذه اللقاءات تشكِّل منتدىً قيماً في مناقشة الموضوعات المشتركة وتبادل الرؤى البناءة حول تطورات القطاع المالي بالمنطقة.

وحيث أن هذا العام يُصادف الذكرى العاشرة للأزمة المالية العالمية، فإنني أجد من المناسب أن ننظر سوياً في تجارب الماضي، ونُقيّم ما وصلنا إليه حاليًا، ونتأهب للمستقبل.

تجارب الماضي ...

منذ عقد مضى، لم يكن ليتبادر إلى ذهن أحد من المتابعين أو المراقبين، أن أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة سوف تُطبِق بتداعياتها على جزء كبير من النظام المالي. وكما نعلم جميعاً، فقد

[1] الكلمة الرئيسية لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي، الدكتور محمد يوسف الهاشل، في الاجتماع السنوي الثالث عشر عالي المستوى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي والمنعقد في أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

كان للانهيار المالي تداعيات وعواقب اقتصادية وخيمة، كان أعظمها أثراً تراجع الناتج العالمي بشكل حاد، وتباطؤ النمو بشكل كبير، وارتفاع معدل البطالة في مختلف دول العالم وخاصة المتقدمة منها.

فعلى المستوى العالمي، بلغت الخسائر المتراكمة في الإنتاج منذ الأزمة المالية العالمية حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذه التقديرات لا تشمل التكلفة الاجتماعية المصاحبة لارتفاع معدلات البطالة وخسارة الناتج. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على سبيل المثال، تم الاستغناء عن مليون وظيفة وتم الحجز على ثمانية ملايين منزل. وفي العديد من الدول حول العالم أيضاً، انتاب الناس بوجه عام شعور بعدم الإنصاف مع تعاظم الفجوة في الدخول.

وفي السياق عينه، لم يكن قطاع الخدمات المالية أوفر حظاً أو بمنأى عن تداعيات الأزمة والتي تمثلت في فقدان ثقة الجمهور، حيث أدت الممارسات غير الأخلاقية في العمل المالي وضعف الهياكل التحفيزية إلى مجموعة من المخالفات بدءاً من سوء بيع القروض العقارية على نطاق واسع إلى التلاعب في سعر الليبور، والتي لم تؤدِ فقط إلى زعزعة ثقة الجمهور في القطاع المالي، بل نجم عنها أيضًا مخاطر ضخمة في سمعة القطاع.

لقد دفعت الكلفة الباهظة للأزمة المالية العالمية المجتمع العالمي للتعاون من أجل إعادة الاستقرار للقطاع المالي.

إنجازات الحاضر

عشر سنوات مضت، ولا تزال مسيرتنا نحو بناء قطاع مالي يتمتع بالقدرة على مقاومة الصدمات مستمرة. وبفضل الجهود الحثيثة التي تبذلها الجهات الرقابية العالمية، فقد تم بناء وتكوين شبكات أمان هامة لتخفيف مخاطر أزمات مالية مماثلة قد تحدث في المستقبل.

وعلى الرغم مما تتمتع به البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قواعد رأسمالية قوية ورقابة تتسم بالحصافة، إلا إن الجهات التنظيمية في المنطقة قامت بإجراء المزيد من التحسينات على تعليماتها الحالية إلى جانب تطبيق إصلاحات بازل ٣.

وفي هذا الإطار، فقد تم تعزيز معيار كفاية رأس المال بمعدل أعلى وجودة أفضل مع تكوين مصدات رأسمالية إضافية تحوطية capital conservation buffer ومصدات رأسمالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية countercyclical capital buffer لمساعدة البنوك على الاحتفاظ بمصدات إضافية والحد من تراكم المخاطر النظامية. وبالمثل، فقد تم تطبيق معيار الرفع المالي (Leverage Ratio) لدعم ومساندة معيار كفاية رأس المال. كما تم تطبيق معيار تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) ومعيار صافي التمويل المستقر (Funding Ratio Net Stable)، لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغط السيولة، وجعل هيكلها التمويلي أكثر استقراراً.

ولا شك أن الإصلاحات الرقابية تلك قد كان لها الفضل في مساعدة بنوك المنطقة على دخول حقبة هبوط أسعار النفط من مركز قوة. إذ أنه وانعكاساً لأثر الانخفاض في أسعار النفط، فإن العجز المالي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد قفز من ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. ومع ذلك فإنه لا يوجد مؤشرات جوهرية، حتى الآن على الأقل، توحي بتراجع قدرة البنوك بصفة عامة على مقاومة الصدمات، رغم أنها تعمل في بيئة مستويات أسعار نفط متدنية لأكثر من ثلاث سنوات.

في الواقع، تختلف درجة المرونة ومقاومة الصدمات بين دولة وأخرى، بيد أن الاستقرار الذي يتمتع به القطاع المالي على نطاق واسع في الدول المصدرة للنفط يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن البنوك في هذه الاقتصادات قد واجهت بشكل جيد تداعيات الهبوط في أسعار النفط، وهو ما لم يكن ليتحقق لولا قيامنا بتعزيز نُظمنا الرقابية وبناء المصدات المالية في الظروف المواتية.

من جهة أخرى، فإن المخاوف من تزايد أعباء القيود والمتطلبات التي قد تفرضها التعليمات وبما يحد من قدرة البنوك على الإقراض، يبدو لا أساس لها في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، لم نلاحظ أي أثر ملموس على توافر الائتمان رغم رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لدى البنوك، كذلك أبدى مجلس الاستقرار المالي ذات الاستنتاج.

في واقع الأمر، إن سلامة الأوضاع المالية للبنوك العاملة في دولنا لم تساعدها فقط على مواجهة تحديات البيئة الكلية، ولكنها ساهمت أيضاً في تحسين قدرة تلك البنوك على مواصلة القيام بدورها الرئيسي كوسيط مالي، وبكفاءة عالية.

استشراف المستقبل

رغم ما تحقق من تقدم كبير حتى اليوم، إلا أن الإصلاح التنظيمي والرقابي يعتبر عملية مستمرة، فهو مسيرة لا نقطة نهاية.

ومن هذا المنطلق، يجب علينا التفكير فيما قد يحمله لنا المستقبل!

أولاً، يجب أن نقيّم ما تم تطبيقه من تعليمات، وننظر في فاعلية إجراءاتنا وما إذا كان هناك أية نتائج غير مقصودة. كما أننا في حاجة لتقييم ما إذا كانت الإصلاحات الرقابية التي تم تنفيذها قد تجاوزت الحد المطلوب أو دونه، وعما إذا كانت تلك الإصلاحات صارمة لدرجة تحول دون الابتكار، أو أنها متساهلة بشكل مفرط يؤدي إلى عدم الاستقرار. ورغم تلك الإصلاحات الواسعة النطاق، إلا أنه قد يكون هناك بعض المخاطر التي لم يتم التحوط لها بشكل كاف.

وهنا أود التنويه إلى المخاطر التشغيلية للبنوك بموجب إرشادات بازل ٣، ففي السنوات الأخيرة، زاد نطاق وتعقيد القرصنة عبر الإنترنت بصورة كبيرة، حيث لا يمضي شهر دون أن نسمع فيه أخباراً عن انتهاكات أو خروقات للبيانات الشخصية تؤثر على ملايين العملاء. فعلى سبيل المثال، تعرضت شركة "إكويفاكس" Equifax، والتي تحفظ المعلومات الائتمانية للعملاء، للقرصنة على بيانات ١٤٣ مليون عميل في الولايات المتحدة الأميركية. ورغم اتساع نطاق القرصنة من خلال

الإنترنت وتعقيداتها، إلا أن البنوك لا تزال تتعامل مع تلك المخاطر بنفس الطريقة التي تعاملت معها منذ عقد من الزمان. هذا على الأقل هو الانطباع الذي تكوّن لدينا بالنظر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في تقارير البنوك، والتي بالكاد تعكس الحجم الفعلي للمخاطر التشغيلية التي تواجهها تلك البنوك اليوم.

ثانياً، إلى جانب تقييم كفاية وفاعلية تعليماتنا الجديدة، فإننا في حاجة أيضاً للتأكد فيما إذا كانت الفائدة المرجوة لتحقيق المزيد من التحسن في الاستقرار المالي تعد مبرراً مسوغاً للتكلفة التي تتحملها البنوك جراء الالتزام بالإجراءات الجديدة. وعليه، وعند وضع الحدود الحصيفة لذلك، فإنه لا يمكننا وبكل بساطة إتباع قاعدة "الأعلى هو الأفضل" "higher-the-better". ففي نهاية الأمر، إن ما نصبو إليه ليس فقط "المرونة" وإنما "المرونة بكفاءة". وكما نسعى في الوقت ذاته لتصميم وبناء نظام رقابي قادر، في أحسن الأحوال، على تجنب أي اضطرابات مالية، ويحد، على الأقل، من احتمالية التسبب في تراكم مخاطر وقوع أزمات. وللقيام بذلك، فإننا في حاجة لتبرير التكلفة التي تنشأ عن التعليمات الجديدة.

وهذا يأخذنا إلى "**ثالثاً**"، وهو "*التناسب*" في الرقابة، حيث تختلف تكلفة الامتثال باختلاف المؤسسات، ذلك أن البنوك الكبرى تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير، في حين أن البنوك الأصغر حجماً لا تتمتع بتلك المزايا وبالتالي تواجه التعقيدات المتزايدة في التعليمات الرقابية، ولربما تقع على عاتقها تحديات من حيث صعوبة المنافسة في القطاع المصرفي.

وعلى هذا الأساس، فإن التعليمات الرقابية لا يجب أن تساير فقط هذه المخاطر، ولكن أيضاً درجة التعقيد في أعمال المؤسسات المعنية وحجم أنشطتها وعملياتها. ومع أن الكثير من التعليمات تحتوي ضمناً على درجة معينة من التناسب، إلا أن هناك مجالاً لمزيد من تقليل تكاليف الالتزام على البنوك الأقل حجماً. وبالتالي، ينبغي على كل جهة تنظيمية أن تأخذ بعناية في اعتبارها التكاليف والمنافع ضمن السياق الاقتصادي الخاص بها؛ فليس هناك حجم واحد يناسب الجميع. وكما قال آينشتاين: *"من المرغوب تبسيط الأمور لأبسط حدٍّ ممكن، ولكن ليس أبسط من ذلك"*.

رابعاً، يجب أن يلعب الإشراف دوره، حيث أن التعليمات الرقابية وحدها لا تكفي. فالإشراف الفعال، يمكّننا من المراقبة اليقظة لأداء البنوك، وتجنب المخاطر فور نشوئها. ومن السهل أيضاً تطبيق أسلوبنا الإشرافي على المخاطر المستحدثة بدلاً من اللجوء دائماً لتعديل التعليمات الرقابية. لذلك، يتعين علينا الاستمرار في فحص ومراجعة أدواتنا الإشرافية وبناء قدراتنا على النحو الأمثل.

خامساً، مع تنامي دور التقنيات المالية، فإننا نواجه موازنة دقيقة للمخاطر والمزايا من هذه الابتكارات الجديدة. ومن حيث المبدأ، فإننا في أمس الحاجة لتنظيم الابتكارات بأسلوب يتميز "بالتمكين والملائمة"، باستخدام إجراءات ذات صفة متدرجة لإصدار القواعد تبعاً للمخاطر التي تنطوي عليها. وهذا هو السبب وراء جهود الجهات التنظيمية نحو تطبيق أسلوب البيئة التجريبية 'regulatory sandbox' لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة. إن هذا الأسلوب من شأنه أن يساعدنا على تحجيم مثالب التقنيات المبتكرة دون تعريض النظام المالي بأكمله للمخاطر خلال المراحل المبكرة من الاستكشاف والتطوير.

وختاماً، أعبر لكم عن سعادتي بوجودي معكم في هذا المنتدى الذي أضحى منصة قيّمة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الأوساط المصرفية، ولاسيما في ظل التغيرات المتسارعة للأسواق المصرفية والمالية، وصعوبة التنبؤ بما يخفيه المستقبل.

لذلك، علينا، نحن المنظمون والمراقبون، أن نكون دوماً كما قال تشرتشل: "يقظون حتى أنامل أصابعنا".

أشكر لكم حسن استماعكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

٢٠١٧/١٢/١٣